العوامل المؤثرة على الإقراض المصرفي في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية على البنوك العمومية والخاصة

Factors affecting bank lending in Algeria: Analytical and Empirical study on public and private banks

سي احمد فتيحة *
مخبر البحث في تسيير الجماعات المحلية والتنمية المحلية،
جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر
fatiha.siahmed@univ-mascara.dz

أ.د. بقبق ليلى اسمهان
مخبر البحث في تسيير الجماعات المحلية والتنمية المحلية،
جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر
bakbak.ismahane@univ-mascara.dz

تاريخ الإرسال: 2023/02/01 تاريخ القبول: 2023/04/02 تاريخ النشر: 2023/04/22

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل العوامل المؤثرة على الإقراض المصرفي في الجزائر(البنوك العمومية والخاصة) خلال الفترة 2010-2021، بالاعتماد على معطيات ربع سنوية وباستعمال نموذج تصحيح الخطأ ((ECM. تنقسم المتغيرات المستقلة الى نوعين: المتغيرات الاقتصادية الكلية(معدل التضخم، معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، سعر الصرف ومعدل البطالة) ، والمتغيرات البنكية (إجمالي القروض، اجمالي الودائع، وحجم القروض المصرفية المتعثرة). توصلت الدراسة الى ان الودائع البنكية وسعر الصرف تؤثر ايجابا على منح القروض المصرفية في الجزائر، في حين تؤثر القروض المتعثرة ومعدل التضخم سلبيا على منح القروض المصرفية.
الكلمات المفتاحية: نظام مصرفي؛ قروض مصرفية؛ متغيرات اقتصادية؛ متغيرات بنكية؛ نموذج تصحيح الخطأ.

Abstract :
The main objective of this study is to measure and analyze the determinants of bank lending(public and private banks) in Algeria during the period 2010-2021 using quarterly data and Error Correction model (ECM). The independent variables are divided to two categories : macroeconomic variables (inflation rate, GDP, exchange rate and unemployment rate) and bank specific factors (total loans, total deposits and the non-performing loans). The main results of this study indicated that bank deposits and exchange rate affect positively and significantly the bank loans, while inflation and non performing loans influence negatively and significantly bank loans in Algeria.
Key Words: banking system; bank loans; macroeconomic variables; banking variables; ECM.

JEL Classification : G21, E51.

* مرسل المقال: سي أحمد فتيحة (*fatiha.siahmed@univ-mascara.dz*)

المقدمة:

ان التطورات التي تشهدها الاقتصاديات العالمية ماهي الا انعكاسا لقوة نظامها المالي والمصرفي، والذي يعتبر تطوره مؤشرا رئيسيا لمدى تقدم نظامها المالي خاصة ونظامها الاقتصادي عامة. ويقاس تطور النظام المصرفي بمدى أدائه لوظيفته الرئيسية المتمثلة في الوساطة المالية من خلال قبول الودائع ومنح القروض التي تساهم في دفع عجلة الاستثمار ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

وتعتبر القروض المصرفية أهم أوجه توظيف الموارد المالية في البنك التجاري، كما أن العائد المتولد عنها يمثل الجزء الأكبر من الايرادات المحصل عليها، وعليه يولي المسؤولون في البنك عناية خاصة لنشاط الإقراض من خلال تثمين العوامل الايجابية وتلافي العوامل السلبية التي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على قدرة البنوك في منح القروض. والجزائر على غرار غيرها من الدول، سعت منذ زمن الى اصلاح نظامها المصرفي وتطويره وخاصة مع بداية تغيير نهجها الاقتصادي بالانتقال من الاقتصاد المخطط والموجه الى اقتصاد السوق الحر والذي تجسد على ارض الواقع بصدور قانون النقد والقرض، هذا التشريع النقدي الذي ساهم في تأهيل النظام المصرفي ليكون شريكا ديناميكيا موثوقا فيه لتحقيق التنمية الاقتصادية التي ينشدها الاقتصاد الوطني.

والجدير بالذكر ان الاقتصاد الجزائري لغاية اليوم لا يزال يتصف بسمات اقتصاد الاستدانة المعتمد على البنوك في تمويل الاقتصاد في مقابل ضيق نطاق ومحدودية السوق المالية. فالقروض المصرفية تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمارات ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. وعليه يتوجب على السلطات النقدية، والبنوك عامة ان تكون على دراية بالعوامل المختلفة التي من شانها التأثير إيجابا او سلبا على السياسية الائتمانية، والتمويلية للبنوك الجزائرية العمومية منها والخاصة، لتعزيز العوامل الايجابية والقضاء على العوامل السلبية وهو ما يفتح الطريق امام تأهيل النظام البنكي في الجزائر حتى يلعب دوره الهام في النهوض بالاقتصاد الوطني واللحاق بمصاف الاقتصاديات المتطورة. انطلاقا مما سبق نصوغ اشكالية هذه الدراسة في السؤال التالي: **ماهي أهم العوامل البنكية والاقتصادية المؤثرة على الإقراض المصرفي للبنوك الجزائرية العمومية منها والخاصة؟**

وللإجابة على إشكالية الدراسة نطرح الفرضية التالية: **تؤثر العوامل الاقتصادية والبنكية قيد الدراسة تأثيرا موجبا على الإقراض المصرفي للبنوك الجزائرية العمومية والخاصة.**

أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهمية علمية وعملية ، تتجلى أهميتها العملية ، كونها ضرورية بالنسبة للبنوك في ادراكها لمختلف العوامل المؤثرة على اقراضها، ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني لتعزيز العوامل الايجابية وتلافي العوامل السلبية، ومن ثم اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتعزيز دورها خاصة مع ما تفرضه اليوم الساحة العالمية و المحلية من تحديات ، أما الاهمية العلمية كونها اضافة لتعزيز البحوث في هذا المجال خاصة في الاقتصاد الجزائري الذي لا يزال يفتقر لهذا النوع من البحوث التي تقدم توصيات عملية من اجل النهوض بالبنوك الجزائرية العمومية وعلى وجه الاخص البنوك الخاصة ، اضف الى ذلك ان هذه الدراسة هي اضافة للبحوث القياسية خاصة من الناحية الزمنية (اجراء الدراسة لغاية سنة 2021).

اهداف الدراسة: تهدف من خلال هذه الدراسة الى تحديد وقياس اهم العوامل المؤثرة على الاقراض المصرفي للبنوك الجزائرية (العمومية منها والخاصة) سواء تلك العوامل المرتبطة بالبنك نفسه او العوامل الخارجية المرتبطة بالبيئة الاقتصادية التي تنشط فيها البنوك. وعليه سنعمل على:

- اختبار تأثير المتغيرات الاقتصادية على القروض المصرفية للبنوك الجزائرية (العمومية والخاصة).
- اختبار تأثير المتغيرات البنكية على القروض المصرفية للبنوك الجزائرية (العمومية والخاصة).
- تقدير النموذج القياسي المناسب لقياس مدى تأثير المتغيرات المحددة في الدراسة على الاقراض المصرفي في الجزائر.

منهجية الدراسة: نعتمد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي من خلال الوقوف على مفهوم الإقراض المصرفي والعوامل الاقتصادية والبنكية المؤثرة فيه وفق النظرية الاقتصادية، وما توصلت اليه الدراسات السابقة حول هذا الموضوع في مختلف الدول، كما نستعمل المنهج القياسي بالاعتماد على تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

I.المرجعية النظرية للدراسة

1.مفهوم القرض المصرفي

يعرف القرض المصرفي بالائتمان المصرفي والذي يعني في علم الاقتصاد القدرة على الاقتراض، اما اصطلاحا فيقصد به التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض، ويراد به ان يقوم الدائن بمنح المدين فترة زمنية يلتزم فيها بتسديد قيمة الدين. وتجدر الاشارة ان الائتمان المصرفي يتضمن معنيين، القرض والاعتماد، فالقرض يقصد به منح مبلغ من المال الى العميل من قبل البنك دفعة واحدة، اما الاعتماد فهو تعهد من قبل البنك بوضع مبلغ من المال تحت تصرف العميل خلال مدة زمنية يتصرف فيه العميل متى يحتاجه مقابل دفع فوائد عليه (سليمان، 2015).

كما يمكن تعريف القرض المصرفي انه الثقة التي يوليها المصرف الى شخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغ من النقود او يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها الطرفان، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه لقاء عائد معين يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف (لوراتي ، 2016).

2. العوامل البنكية المؤثرة على الاقراض المصرفي

يتأثر القرض المصرفي بعدة عوامل ترتبط بالبنك نفسه او البيئة المصرفية لهذا البنك، نركز اهتمامنا على العوامل التالية:

1.2. أثر حجم الودائع على القروض المصرفية

يعتبر حجم الودائع العامل الاساسي الذي تعتمد عليه البنوك التجارية للقيام بمختلف نشاطاتها لتحقيق الربح عن طريق الائتمان. فهو يعتبر من العوامل المحددة والمؤثرة على قدرة البنك في منح القروض، فكلما كان حجم الودائع مرتفع كلما زادت قدرة البنك على الإقراض (Felicia Omowunmi, 2011, p. 67) . فالبنك دائما ما يقرض من الودائع التي لديه، أما رأس ماله واحتياطاته فلها وظائف أخرى ولا تستخدم في عمليات الاقراض الا في بداية عمل البنك (عبادي، 2014، صفحة 31).

هذه العلاقة الايجابية اثبتتها عدة دراسات، كدراسة (Oladele John، 2014) (Azira , Abdul Adzis; Lee Eng , Sheng; Juhaida , Abu Bakar, 2018) ودراسة (عبادي, محمد; القري, عبد الرحمان، 2018) .

2.2 . أثر سعر الفائدة على القروض المصرفية

يشير معدل الإقراض إلى سعر الفائدة الذي تفرضه البنوك على عملائها الذين يطلبون التمويل من البنوك، فارتفاع سعر الفائدة الذي يفرضه البنك على المقترض يؤدي إلى زيادة التكلفة المالية للمقترض، (Azira , Abdul Adzis; Lee Eng , Sheng; Juhaida , Abu Bakar, 2018, p. 40)،وبالتالي يتراجع المقترضون المحتملون عن الاقتراض لأن سداد تلك القروض يكلف أكثر، و بالنسبة للذين لديهم قروض، تكون هناك احتمالية أكبر للتخلف عن السداد. أي أن سعر الفائدة له علاقة عكسية مع محفظة القروض (Jakait, Georgine; Nagib, Omar, 2018, p. 52). هذا ما اثبتته دراسة (Udeme Okon, Uwem Effiong, Emmanuel Alphonsus, & Unyime Emmanuel, 2021)، ودراسة (Jakait & Nagib, 2018) .

3.2. أثر القروض المتعثرة على الاقراض المصرفي

تعرف القروض المتعثرة (NPL) باسم الأصول غير العاملة، وهي القروض التي يتوقف فيها العملاء عن تسديد الالتزامات المستحقة عليهم، ويتأخر الدفع فيها لمدة 90 يوما. فتوقف العملاء او تأخرهم عن تسديد التزاماتهم اتجاه البنك يشكل خطرا على سيولة البنك وربحيته وهو ما ينعكس سلبا على ادائه. جراء ذلك يتخذ البنك اجراءات مشددة في منح القروض وهو ما يؤثر على منحها. فالقروض المتعثرة تؤثر سلبا على منح القروض المصرفية وهو ما اثبتته الكثير من الدراسات، كدراسة (Cucinelli, 2015) (Vinh, 2017) و (Tracey & Leon, 2011) ، و التي اكدت كلها الاثر السلبي للقروض المتعثرة في تفاقم خطر القرض ومن ثم تراجع النشاط الاقراضي للبنوك .

3. العوامل الاقتصادية الكلية المؤثرة على الاقراض المصرفي:

تلعب البيئة الاقتصادية الكلية دورا فاعلا في التأثير على النشاط المصرفي عامة وعلى منح القروض المصرفية بوجه خاص، نركز اهتمامنا على العوامل الاقتصادية التالية:

1.3.أثر الناتج المحلي الإجمالي على الاقراض المصرفي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشر مهم يقيس صحة اقتصاد الدولة، وأحد العوامل التي تؤثر على النظام المصرفي، والأكثر حيوية وثباتا لتحديد ميل البنوك إلى تقديم قروض طويلة الأجل. فمن الناحية النظرية، يؤثر الناتج المحلي الإجمالي على الإقراض المصرفي بشكل إيجابي، ذلك انه وهو ما اشارت اليه عدة دراسات كدراسة (rabab'ah, 2015)و (Hoang Dieu Hien & Van Dan, 2020). ففي فترة الازدهار

الاقتصادي يزيد طلب القطاعات على اقتراض الأموال من أجل الاستثمار والقيام بالأعمال التجارية، ستتاح للبنوك المزيد من الفرص لمنح القروض، وبالتالي تزداد أرباح الشركات وقطاعاتها المعنية، ما يؤدي إلى نمو القروض المصرفية . أما في فترات الركود تصبح معظم القروض متعثرة فتقوم البنوك بتشديد معاييرها وتقنين الائتمان حتى وان كانت المشاريع مربحة لاحتمالية التخلف عن السداد (domuschieva, 2020, p. 11).

2.3. أثر التضخم على القروض المصرفية

يعتبر معدل التضخم المقياس الكمي للمعدل الذي يرتفع عنده المستوى العام لأسعار السلع والخدمات. فعند ارتفاع التضخم تحدث زيادة مقابلة في أسعار الفائدة، وبمرور الوقت تميل أسعار الأشياء إلى الزيادة، لذلك تنخفض قيمة النقود. نتيجة لذلك يدرك المقرضون أن التضخم سيؤدي إلى تآكل قيمة أموالهم خلال الفترة الزمنية للقرض، لذا فهم يرفعون معدلات الفائدة لتعويض خسارتهم (chowdhury, 2012, p. 5).فمعدل التضخم المرتفع يدفع البنوك إلى تقنين الائتمان. كما اشار البعض إلى أن زيادة معدل التضخم ستخفض القوة الشرائية للأفراد، الذين سيحتاجون بعد ذلك إلى المزيد من الأموال لشراء نفس المنتجات، ونتيجة لذلك سيزداد الطلب على القروض (domuschieva, 2020, p. 12).

واثر التضخم على القروض تناولته العديد من الدراسات كدراسة (Tan & Floros , 2012)التي اثبتت ان التضخم له علاقة إيجابية بالإقراض المصرفي، وربحية البنوك ودعمتها دراسة (Alkhazaleh، 2017)، اما دراسات اخرى امثال دراسة (Tinoco-Zermeño, Venegas-Martínez, & Torres Preciado, 2013) ، أكدت أن سعر الفائدة ومعدل التضخم يؤثران سلبا على الإقراض المصرفي.

3.3. أثر البطالة على القروض المصرفية

تعتبر البطالة من أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الاقتصاد وعلى النظام المصرفي بالأخص، فالزيادة في معدل البطالة تؤدي بالبنوك إلى الفشل في استيعاب هذه العوامل الخارجية السلبية التي يحركها سوق العمل لزيادة الائتمان الاستهلاكي وانخفاض السيولة لديها، أي أن الزيادة في معدل البطالة ستؤدي إلى انخفاض دخل الأسر مما يؤدي بدوره إلى زيادة عبء ديون الأسر وبالتالي زيادة القروض المتعثرة، والتي بدورها تؤدي الى انخفاض في حجم الودائع وانخفاض حجم القروض. فمعدل البطالة المرتفع يعني انخفاضا في الطلب الفعال وانخفاض الإنتاج (Donaldson, Jason Roderick; Piacentino, Giorgia; Thakor, Anjan, 2015, p. 2) . اختبرت دراسة (Bai, 2016) .فالبطالة تؤدي اذن الى زيادة مخاطر الائتمان، وهو ما توصلت اليه الكثير من الدراسات كدراسة (Georgieva Svrtinov, Sofijanova, Krume, & Miteva-Kacarski, 2019) التي أكدت ان البطالة تؤثر بشكل مباشر على قدرة العملاء على سداد التزاماتهم عند استحقاقها.

4.3. أثر سعر الصرف على القروض المصرفية

يعتبر سعر الصرف عامل محفز يتحكم في مستويات ربحية البنوك ويؤثر على إجراءات الوساطة النقدية. فالتقلبات في أسعار الصرف تؤثر على موجودات البنوك كونها مقومة بالعملات الأجنبية، فبارتفاع أو انخفاض سعر العملة المحلية، فانه سيؤثر على القروض الممنوحة من الطرف البنك.

يؤدي انخفاض سعر العملة المحلية إلى خسارة ناجمة عن الفرق في سعر الصرف من القروض الآجلة التي يسددها العملاء، وهو ما يؤثر على عرض القروض المصرفية من طرف البنوك التي تتكبد هذه الخسارة. (عبد الجبار و عفراء، 2016، صفحة 374). لذا يمثل السبب الرئيسي لضعف أداء بعض البنوك المقترضة. فعدم استقرار سعر الصرف له تأثير على بيئة الاقتصاد الكلي. فخلال الفترات التي يكون فيها سعر الصرف مستقرا يتأكد رجال الأعمال من استثماراتهم على المدى الطويل، يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على القروض، وتكون البنوك أيضا على استعداد لتقديم قروض مدركة تماما أن هناك احتمالية أكبر لسداد القروض، وعندما يكون سعر الصرف متقلبا، ترتفع تكاليف المعاملات وتكون البنوك غير مستعدة لمنحها قروضا خوفا من عدم القدرة على السداد، (Selasi Mensah, 2019, p. 10). ومن بين الدراسات التي اكدت الاثر السلبي لسعر الصرف على القروض دراسة (Marshal, 2017) و (Keshtgar, Pahlavani, & Hossein Mirjalili, 2020) .

وفي المقابل تجدر الاشارة الى ان بعض الباحثين، يؤكدون على ان أثر سعر الصرف على القروض المصرفية يمكن ان يكون ايجابيا حسب طبيعة نظام الصرف المتبع، درجة الانفتاح التجاري ومرونة الصادرات في البلد (Keshtgar, Nafiseh; Pahlavani, Mosayeb; Mirjalili, Seyed Hossein, 2020)

II. واقع النظام المصرفي الجزائري وتطور اهم مؤشراته خلال فترة الدراسة

1.واقع النظام المصرفي خلال العشرية الاخيرة

ابتداء من سنة 2000، دخل الاقتصاد الجزائري مرحلة تطورية جديدة تزامنت مع الارتفاع المتواصل والكبير في أسعار النفط، وهو ما أصبح يعرف بالطفرة النفطية التي انعكست بالإيجاب على الاقتصاد الوطني، وجعلته يعيش في بحبوحة مالية في ظل تدفق الموارد المالية الهائلة على الاقتصاد الوطني. ولكن مع بداية النصف الثاني من سنة 2014 بدأت اسعار النفط تتراجع عن السابق، وهو ما تسبب في تآكل تدريجي لاحتياطات الصرف، لتشهد الجزائر نكسة اقتصادية بداية من سنة 2017، تفاقمت بعد الازمة الصحية التي عاشتها البلاد جراء COVID19 سنة 2020.

هذه الاوضاع انعكست بصفة جلية على البنوك الجزائرية العمومية والخاصة التي شهدت فائضا هيكليا في سيولتها من سنة 2000 الى سنة 2015، وهو ما انعكس على زيادة منحها للقروض المصرفية لتمويل المشاريع الاستثمارية التي انتهجتها البلاد خلال هذه الفترة.

ولكن بعد الانخفاض التدريجي في احتياطات الصرف جراء انهيار اسعار المحروقات، انخفضت سيولة البنوك واصبحت تعاني من عجز في سيولتها، حال دون قدرتها على منح القروض الكافية لتمويل المشاريع الاستثمارية الضخمة التي كانت قيد الانجاز، وهو ما اضطر السلطات النقدية الى اتباع اساليب ضخ السيولة لتمويل البنوك.

وفي سنة 2017 عرفت البنوك من جديد فائض في سيولتها بعد انتهاج اسلوب التمويل الغير تقليدي، وهو ما جعل السلطات النقدية في الجزائر تسعى الى الحفاظ على استقرار السيولة المصرفية لغاية سنة 2019. وابتداء من سنة 2020 وخاصة بعد الازمة الصحية التي عصفت بالبلاد وما نتج عنها من تدهور في النشاط الاقتصادي وتراجع في السيولة المصرفية، تسعى اليوم السلطات النقدية ولغاية 2021 الى اتخاذ تدابير تخفيضية من اجل توفير السيولة اللازمة للبنوك، ودعمها في تحفيز النشاط الاقتصادي.

لغاية سنة 2021، كان النظام المصرفي يتكون من 19 بنكا، منها 6 بنوك عمومية و13 بنكا خاصا، تتربع على 1603 وكالة عبر التراب الوطني، منها 1202 وكالة تابعة للبنوك العمومية و401 وكالة تابعة للبنوك الخاصة.

2. تطور اهم المؤشرات البنكية خلال فترة الدراسة

1.2. تطور حجم الودائع البنكية والقروض المصرفية

الشكل 01: تطور حجم الودائع والقروض البنكية (للبنوك العمومية والخاصة معا)

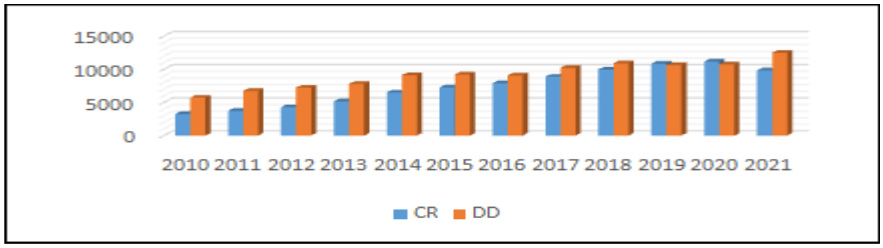

المصدر: من إعداد الباحثتان اعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

نلاحظ جليا من خلال الشكل التطور المتزايد والمستمر لكل من حجم الودائع والقروض خلال فترة الدراسة عموما، حيث ارتفعت الودائع من 5712.1 مليار دج سنة 2010 الى 12492 مليار دج سنة 2021، اما القروض المصرفية ارتفعت من 3266.7 مليار دج سنة 2010 الى 9836.6 مليار دج سنة 2021. وما تجدر الاشارة اليه هو تغطية الودائع للقروض البنكية بشكل كاف لغاية سنة 2018، لتشهد نسبة التغطية انخفاضا سنتي 2019 و2020 بسبب التراجع في حجم الودائع جراء احداث 2019 والازمة الصحية سنة 2020، لتنتعش الودائع من جديد وترتفع معها نسبة تغطيتها للقروض سنة 2021 بعد تدخل بنك الجزائر في دعم سيولة البنوك التجارية لتحفيز النشاط الاقتصادي.

وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى سيطرة البنوك العمومية على حصة الاسد من الودائع والقروض البنكية التي تتعدى 80 % مقارنة مع البنوك الخاصة.

2.2. تطور حجم القروض المتعثرة نسبة الى مجموع القروض

الشكل 02: تطور حجم القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية (العمومية والخاصة معا)

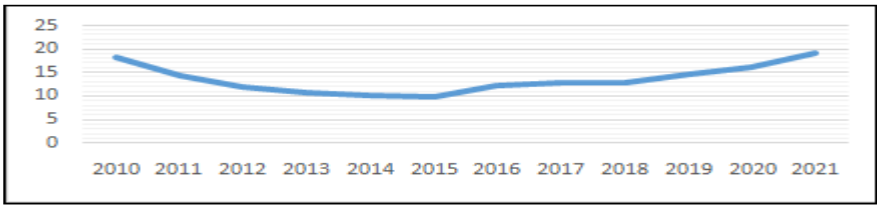

المصدر: من إعداد الباحثتان اعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

يظهر الشكل بوضوح الانخفاض في مستوى القروض المتعثرة من سنة 2010 لغاية سنة 2015، حيث لم تتجاوز نسبتها 20 %، مسجلة اعلى نسبة سنة 2010 قدرت ب 18 .3 % ن لتنخفض تدريجيا الى 9.76 % سنة 2015. ولكن مع نهاية 2015 وبداية سنة 2016، عرفت هذه القروض ارتفاعا تدريجيا في مستواها من 12.08 % سنة 2016 الى 19.32% سنة 2021.

هذا الارتفاع في حجم القروض المتعثرة يرجع الى عدة اسباب اهمها الانخفاض في اسعار المحروقات والازمة الصحية وانعكاساتها على تباطؤ النشاط الاقتصادي، هذه العوامل التي انعكست على الوضعية المالية للمؤسسات الجزائرية خاصة المؤسسات الناشطة في قطاع المحروقات وتخلفها عن سداد التزاماتها اتجاه البنوك.

IV. الدراسة القياسية

نهدف من خلال هذه الدراسة القياسية تحديد اهم العوامل المؤثرة على الاقراض المصرفي للبنوك العمومية والخاصة، مجتمعة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 الى سنة 2021. وذلك بالاعتماد على بيانات ثلاثية تم الحصول عليها من تقارير بنك الجزائر، ومعطيات البنك الدولي وباستعمال نموذج تصحيح الخطأ.

1. متغيرات ونموذج الدراسة :

متغيرات الدراسة نقسمها إلى نوعين: متغيرات خاصة بالبنوك ومتغيرات اقتصادية كلية .نلخص هذه المتغيرات وطبيعة تأثيرها على الإقراض المصرفي اعتمادا على الدراسات النظرية والتجريبية المعتمد عليها في هذا البحث في الجدول التالي:

الجدول 01: متغيرات الدراسة القياسية

المحددات	المتغيرات المستقلة
البيئة المصرفية	اجمالي الودائع (ودائع البنوك العمومية + ودائع البنوك الخاصة)
	حجم القروض المصرفية المتعثرة (القروض المتعثرة في البنوك العمومية + القروض المتعثرة في البنوك الخاصة)
البيئة الاقتصادية الكلية	حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي
	معدل التضخم
	معدل البطالة
	معدل سعر الصرف مقابل الدولار
	المتغيرة التابعة
	إجمالي القروض المصرفية (قروض البنوك العمومية + قروض البنوك الخاصة)

المصدر: من إعداد الباحثتان

وعملية تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM محل الدراسة تتم على مرحلتين. ففي المرحلة الأولى نستعمل طريقة المربعات الصغرى لتقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل وفق النموذج التالي:

$$y = \alpha + \beta xt + \varepsilon$$

وفي المرحلة الثانية نقوم بتقدير العلاقة في المدى القصير وفق النموذج التالي:

$$\Delta yt = (\alpha \mathbf{1})\Delta Xt\alpha 2e_{t-1} + u$$

علما ان $\alpha < 0$ و $\alpha 2$ هي قوة أو معامل الإرجاع نحو التوازن ويشترط أن تكون سالبة ومعنوية إحصائيا.

كما تجدر الاشارة اننا اعتمدنا في الدراسة على الصيغة اللوغاريتمية.

2.دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

نقوم في هذه الخطوة بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة وذلك بالاعتماد على اختبار فيليب بيرون (phillips perron) والنتائج المحصل عليها من برنامج eviews10 نلخصها في الجدول التالي:

الجدول 02: نتائج استقرارية السلاسل الزمنية

Model 1 : Constant, Linear Trend						
First Diff			Level			
Prob.*	Adj. t-Stat	5% level	Prob.*	Adj. t-Stat	5% level	
0.000	-10.461	-3.510	0.99	0.491	-3.508	LCR
0.000	-10.966	-3.510	0.31	-2.519	-3.508	LDD
0.000	-12.773	-3.510	0.48	-2.192	-3.508	LCRNP
0.000	-6.937	-3.510	0.21	-2.774	-3.508	LGDP
0.000	-6.593	-3.510	0.43	-2.284	-3.508	LINF
0.000	-7.591	-3.510	0.27	-2.619	-3.508	LTCH
0.000	-6.620	-3.510	0.21	-2.762	-3.508	LCHOM
Model 2 : Constant						
First Diff			Level			
Prob.*	Adj. t-Stat	5% level	Prob.*	Adj. t-Stat	5% level	
0.000	-7.695	-2.926	0.20	-2.215	-2.925	LCR
0.000	-8.885	-2.926	0.18	-2.276	-2.925	LDD
0.000	-6.635	-2.926	0.76	-0.933	-2.925	LCRNP
0.000	-6.901	-2.926	0.13	-2.464	-2.925	LGDP
0.000	-6.647	-2.926	0.16	-2.330	-2.925	LINF
0.000	-7.681	-2.926	0.94	-0.0968	-2.925	LTCH
0.000	-6.687	-2.926	0.31	-1.942	-2.925	LCHOM
Model 3 : None						
First Diff			Level			
Prob.*	Adj. t-Stat	5% level	Prob.*	Adj. t-Stat	5% level	
0.000	-6.708	-1.948	0.99	2.416	-1.947	LCR
0.000	-6.708	-1.948	1.00	4.431	-1.947	LDD
0.000	-6.708	-1.948	0.68	0.037	-1.947	LCRNP
0.000	-6.708	-1.948	0.95	1.395	-1.947	LGDP
0.000	-6.708	-1.948	0.57	-0.290	-1.947	LINF
0.000	-6.708	-1.948	0.99	3.173	-1.947	LTCH
0.000	-6.708	-1.948	0.83	0.557	-1.947	LCHOM

المصدر: من اعداد الباحثتان اعتماد على مخرجات برنامج ايفيوز 10

ما يلاحظ من خلال الجدول السابق أن كل السلاسل الزمنية محل الدراسة هي مستقرة في فرقها الأول، وبالتالي هي متكاملة من الدرجة الأولى.

3. تقدير نموذج تصحيح الخطأ

بما ان السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، يدل ذلك أنها تتحرك معا عبر الزمن وأن هناك علاقة زمنية طويلة الأجل، تعرف بانحدار التكامل المشترك. نعتمد في اختبارنا للتكامل المشترك على طريقة المرحلتين لـ (Granger-

Engel)، حيث نقوم في مرحلة أولى بتقدير علاقة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى، أما في مرحلة ثانية نقوم باختبار استقرارية سلسلة البواقي. تظهر النتائج كما يلي:

الجدول 03: نتائج تقدير علاقة الانحدار

Dependent Variable: LCR Method: Least Squares Included observations: 48				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0003	4.002863	0.148667	0.595094	LDD
0.0000	-9.146030	0.035982	-0.329097	LCRNP
0.6259	0.491146	0.167947	0.082487	LGDP
0.0000	-10.12096	0.015832	-0.160237	LINF
0.0000	12.81014	0.102101	1.307934	LTCH
0.4546	-0.755015	0.129562	-0.097821	LCHOM
0.1226	-1.576345	1.482176	-2.336422	C
			0.991818	R-squared
			0.990621	Adjusted R-squared
			828.3832	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من اعداد الباحثتان اعتمادا على مخرجات برنامج ايفيوز 10.

الجدول 04: نتائج استقرارية سلسلة البواقي

Model 1 : Constant, Linear Trend			
Level			
Prob.*	Adj. t-Stat	5% level	
0.11	-3.131	-3.508	ET
Model 2 : Constant			
Level			
Prob.*	Adj. t-Stat	5% level	
0.027	-3.186	-2.925	ET
Model 3 : None			
Level			
Prob.*	Adj. t-Stat	5% level	
0.0018	-3.222	-1.947	ET

المصدر: من اعداد الباحثتان اعتمادا على مخرجات برنامج ايفيوز 10

تشير النتائج الموضحة في الجدول 03، أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر أقل من 0.05 أي النموذج معنوي احصائيا، الى جانب القوة التفسيرية الجيدة للنموذج التي يظهرها معامل التحديد المصحح $\overline{R^2}$ حيث ان 99 % من التغيرات في الإقراض المصرفي تفسرها المتغيرات المستقلة.

كما تشير نتائج الجدول 04 ان سلسلة حد الخطأ العشوائي لعلاقة الانحدار المقدرة ETمستقرة في المستوى، مما يؤكد على وجود علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل، ما بين الإقراض المصرفي وباقي المتغيرات المفسرة له.

من خلال النتائج السابقة يمكننا تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية من خلال تمثيلها بنموذج تصحيح الخطأ. حيث نقوم بتقدير العلاقة في المدى القصير والنتائج المحصل عليها تظهر كمايلي:

الجدول 05: نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير

Dependent Variable: D(LCR) Method: Least Squares Sample (adjusted): 2010Q2 2021Q4 Included observations: 47 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	4.499794	0.154309	0.694359	D(LDD)
0.0021	-3.286499	0.070649	-0.232189	D(LCRNP)
0.9185	0.102980	0.202779	0.020882	D(LGDP)
0.0000	-7.182057	0.021085	-0.151434	D(LINF)
0.0000	7.286740	0.126511	0.921855	D(LTCH)
0.2418	1.188174	0.166700	0.198068	D(LCHOM)
0.0074	-2.823414	0.110289	-0.311392	ET(-1)
			0.821878	R-squared
			0.795160	Adjusted R-squared

المصدر: من اعداد الباحثتان اعتمادا على مخرجات برنامج ايفيوز 10

نلاحظ ان معامل تصحيح الخطأ ET سالب ومعنوي عند درجة حرية 5% وبالتالي هو مقبول احصائيا.

من خلال معامل التحديد المصحح والمقدر بـ 0.79 يمكن القول ان 79%من التغيرات في الاقراض المصرفي تفسرها المتغيرات المستقلة.

4. دراسة المشاكل القياسية

1.4. التوزيع الطبيعي للبواقي (اختبار جاك بيرا)

الشكل 02: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

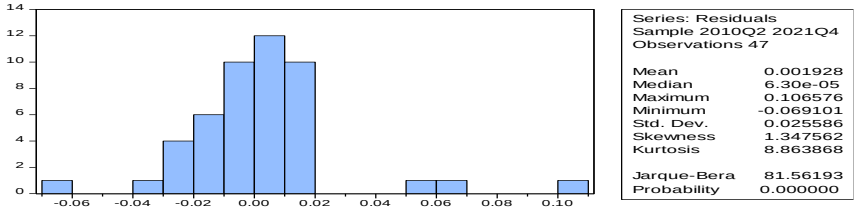

المصدر: مخرجات برنامج ايفيوز 10

يظهر من الشكل ان الاحتمال المقابل لجاك بيرا اقل من 0.05 وعليه البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

2.4.الارتباط الذاتي للبواقي

الجدول 06: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.6401	Prob. F(2,38)	0.451418	F-statistic
0.5796	Prob. Chi-Square(2)	1.090752	Obs*R-squared

المصدر: مخرجات برنامج ايفيوز 10

يخلو النموذج المقدر من مشكل الارتباط الذاتي للبواقي وهو ما يظهره احتمال الإحصائية Fالمقابل لاختبار LMوهي أكبر من 0.05.

3.4. تجانس التباين

الجدول 07: اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test : ARCH			
0.7155	Prob. F(1,44)	0.134563	F-statistic
0.7080	Prob. Chi-Square(1)	0.140250	Obs*R-squared

المصدر: مخرجات برنامج ايفيوز 10

يوجد تجانس التباين لبواقي النموذج وهو ما يظهره احتمال احصائية Fالمقابلة لاختبار(ARCH) وهي أكبر من 0.05.

4.4. الاستقرار الهيكلي للنموذج

الشكل 03: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

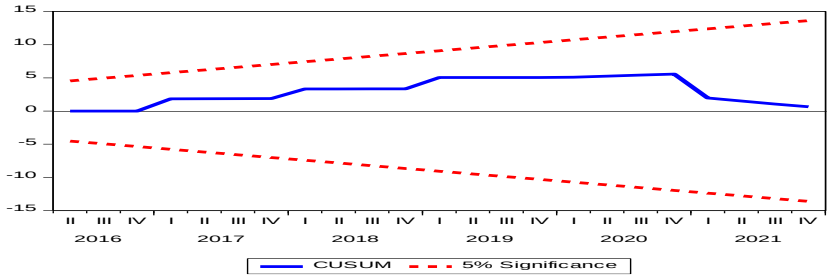

المصدر: مخرجات برنامج ايفيوز 10

يتمتع النموذج المقدر بالاستقرار الهيكلي وهو ما يظهره إحصائية CUSUM التي تقع داخل حدود الثقة 5%.

V.نتائج الدراسة ومناقشتها اقتصاديا

تظهر نتائج تقدير الدراسة كالاتي:

- تؤثر الودائع البنكية تأثيرا موجبا ومعنويا عند مستوى معنوية 5% على القروض المصرفية للبنوك العمومية والخاصة مجتمعة في المدى القصير والطويل وهو ما يتوافق مع النظرية ومجمل الدراسات السابقة، حيث تعتبر الودائع المجمعة من طرف البنوك الجزائرية المصدر الاول المعتمد عليه في منح القروض، حيث كلما زاد حجم الودائع المجمعة، انعكس ذلك ايجابا على زيادة سيولة البنوك ومن ثم تزيد قدرتها على منح القروض أكثر.
- تؤثر القروض المتعثرة تأثيرا سالبا ومعنويا عند مستوى معنوية 5% على القروض المصرفية للبنوك العمومية والخاصة مجتمعة في المدى القصير والطويل، وهو ما يتوافق مع النظرية ومعظم الدراسات السابقة، حيث ان زيادة حجم القروض المتعثرة يوقع البنك في خطر القرض وهو ما يؤثر سلبا على ربحية البنوك وسيولتها، ومن ثم تتجه البنوك الى اتخاذ اجراءات مشددة في منح القروض لتفادي اشكالية تعثرها ومن ثم تقييد ائتمانها. والبنوك الجزائرية تعاني خلال فترة الدراسة من ارتفاع حجم قروضها المتعثرة خاصة مع بداية سنة 2015 وذلك نتيجة الانخفاض في اسعار المحروقات، وكذلك ما ميز السنوات الاخيرة من احداث 2019 والازمة الصحية التي عصفت بالبلاد بداية من سنة 2020.
- يؤثر التضخم تأثيرا سالبا ومعنويا عند مستوى معنوية 5% على القروض المصرفية للبنوك العمومية والخاصة مجتمعة في المدى القصير والطويل، وهو ما يتوافق مع النظرية والكثير من الدراسات. ذلك ان ارتفاع مستوى التضخم يؤدي من جهة الى خسارة البنوك المقرضة جراء انخفاض القوة الشرائية لقروضها الممنوحة، وهو ما يؤدي الى الانخفاض في عرض القروض، ومن جهة اخرى ينعكس الارتفاع في حجم التضخم على ارتفاع اسعار الفائدة وهو ما ينعكس على الطلب على القروض. ويعرف الاقتصاد الجزائري ارتفاع ملحوظ في مستويات التضخم خلال فترة الدراسة مقارنة مع السنوات السابقة وخاصة بعد الازمة الصحية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني.
- يؤثر سعر الصرف تأثيرا موجبا ومعنويا عند مستوى معنوية 5% على القروض المصرفية للبنوك العمومية والخاصة مجتمعة في المدى القصير والطويل، وهو ما يتوافق مع نتائج بعض الدراسات، ذلك ان تأثير سعر الصرف يختلف من دولة الى اخرى تبعا لنظام سعر صرفها ومرونة جهازها الانتاجي ودرجة انفتاحها على الخارج ومرونة صادراتها. فسعر الصرف في الاقتصاد الجزائري لا يزال يدار من طرف بنك الجزائر ولذلك فان تأثيره لا ينعكس سلبا على منح القروض، ذلك ان ارتفاع سعر الصرف وانخفاض قيمة الدينار تساهم في انتعاش الطلب المحلي وهو ما يشجع المؤسسات على زيادة الإنتاج، ومن ثم الاقبال على طلب القروض. ففي ظل نظام الصرف الثابت والمدار من طرف البنك المركزي ن يكون تأثير سعر الصرف ايجابي على منح القروض المصرفية.
- يظهر تأثير كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي وحجم البطالة، انه تأثير غير معنوي في المدى القصير والطويل.

الخاتمة

قمنا من خلال هذه الدراسة بتحليل، وقياس أثر بعض العوامل البنكية والاقتصادية الكلية على الاقراض المصرفي للبنوك العمومية والخاصة مجتمعة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 الى 2021، بالاعتماد على بيانات ثلاثية تغطي حوالي 44 مشاهدة وعن طريق تقدير العلاقة بين المتغيرة التابعة ممثلة في اجمالي القروض المصرفية والمتغيرات المستقلة ممثلة في حجم الودائع، حجم القروض المتعثرة، نصيب الفرد من الناتج المحلي، معدل التضخم، سعر الصرف ومعدل البطالة اعتمادا على نموذج تصحيح الخطأ(ECM).

توصلت الدراسة الى ان الاقراض المصرفي للبنوك العمومية والخاصة مجتمعة، يتأثر بعدة عوامل ترتبط من جهة بالبنك في حد ذاته، كحجم الودائع الذي يعتبر المصدر الرئيسي في تغطية القروض الممنوحة من طرف البنك، او حجم القروض المتعثرة الذي يشكل عائقا امام قدرة البنوك الاقراضية بسبب مواجهتها لخطر عدم سداد القرض، او التخلف عن سداده في وقت استحقاقه، هذا ما يؤثر سلبا على سيولة البنك وربحيته ومن ثم ادائه. ومن جهة اخرى ترتبط محددات الاقراض المصرفي في الجزائر بالبيئة الاقتصادية الكلية التي تنشط فيها البنوك، حيث يتأثر الاقراض سلبا بمستوى التضخم الذي يلعب تأثيره السلبي على عرض القروض والطلب عليها، ويتأثر ايجابا بسعر الصرف وهذا في ظل نظام سعر صرف، مازال يدار من طرف بنك الجزائر الذي يسهر على ضمان استقراره.

انطلاقا مما سبق فان البنوك الجزائرية العمومية والخاصة، وعلى راسها السلطة النقدية ممثلة في بنك الجزائر مطالبة بالسهر على تثمين العوامل الايجابية وتقليص العوامل، والمعوقات التي تؤثر سلبا على القدرة الاقراضية والتمويلية للبنوك الجزائرية، خاصة في الظروف الحالية التي تضطلع فيها الجزائر الى تحقيق التنويع الاقتصادي، والانطلاق نحو الانفتاح لمواكبة التطورات المالية العالمية على صعيد الساحة المالية والمصرفية. وعليه نوصي من خلال هذه الدراسة بما يلي:

- ضرورة عمل البنوك على نشر تشجيع الادخار وجلب الودائع المصرفية بشكل كاف يضمن التغطية الكافية للقروض المصرفية.
- العمل على نشر الثقافة المصرفية الكفيلة بنشر الوعي المصرفي، تشجيع الادخار ومحاربة الاكتناز.
- ضرورة اتباع البنوك لإجراءات صارمة في متابعة قروضها لتقليص خطر القروض المتعثرة.
- ضرورة الالتزام بمعايير لجنة بال الدولية والاسراع في تطبيق معيار بال 3 الذي يكفل الحفاظ على الملاءة المالية للبنوك الجزائرية.
- تشجيع البنوك الخاصة ودعمها، امام سيطرة البنوك العمومية، للمساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني، بما فيها البنوك الإسلامية.
- تشجيع الصيرفة الالكترونية لإعطاء نفس اقوى للبنوك ورفع قدراتها التنافسية محليا وعالميا.
- الاسراع في النهوض بالسوق المالية في الجزائر لدعم البنوك في تمويل الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

قائمة المراجع:

- لوراتي ابراهيم. (2016). القروض البنكية واجراءات منحها. مجلة دراسات اقتصادية، 10(1).
- عبادي, محمد; القري, عبد الرحمان. (2018). العوامل المؤثرة على الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك التجارية الجزائرية–دراسة قياسية للفترة(1989–2009). مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، 12(3)، الصفحات 429–442.
- عبادي محمد. (2014). تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان دراسة تحليلية لمفترة(1989–2009). مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، 20(3)، الصفحات 29–40.
- سليمان ناصر. (2015). التقنيات البنكية وعمليات الائتمان. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- هاني عبد الجبار عبد الجبار، و هادي سعيد عفراء. (2016). اشكالية القروض الملصرفية المتعثرة في العراق وسبل معاجلتها. Journal of Economics and Administrative Sciences، 22(87)، الصفحات 369–383.

- Alkhazaleh, A. (2017). Factors may drive the commercial banks lending: Evidence from Jordan. Banks and Bank Systems. *12*(2), pp. 31-38. doi:https://doi.org/10. 21511/bbs.
- Hoang Dieu Hien, N., & Van Dan, D. (2020). Bank-specific determinants of loan growth in Vietnam: Evidence from the CAMELS approach.. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 7*(9), pp. 179-189.
- Jakait, G., & Nagib, O. (2018). Effects of Interest Rates on the Lending Portfolio of Commercial Banks inKenya. *International Journal Of Academics & Research -, 1*(1), pp. 45-51.
- Oladele John, A. (2014). Effect of deposit volume on banks' lending behaviour in the Nigerian Post-Consolidation Era. *International Journal of Innovation and Scientific Research, 4*(1), pp. 21-25.
- Tinoco-Zermeño, M., Venegas-Martínez, F., & Torres Preciado, V. (2013). Growth, Bank Credit, and Inflation in Mexico: Evidence from an ARDL-Bounds Testing Approach. *Latin American Economic Review, 23*(8), pp. 1-22.
- Udeme Okon, E., Uwem Effiong, H., Emmanuel Alphonsus, U., & Unyime Emmanuel, U. (2021). The Effect Of Interest Rate On Commercial Bank Lending In Nigeria.
- Vinh, N. (2017). The impact of non-performing loans on bank profitability and lending behavior: Evidence from Vietnam. *Journal of Economic Development, 24*(3), pp. 27-44.
- Azira , Abdul Adzis; Lee Eng , Sheng; Juhaida , Abu Bakar. (2018). Bank Lending Determinants: Evidence from Malaysia. *1*(3), pp. 36-48.
- Bai, H. (2016). Unemployment and credit risk. *Journal of Financial Economics, 142*(1), pp. 127-145. doi:https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2021.05.046

- chowdhury, e. (2012). Impact of Inflation on Bank Lending Rates in Bangladesh. *Journal of Politics & Governance, 1*(1), pp. 5-13.
- Cucinelli, D. (2015). The Impact of Non-performing Loans on Bank Lending Behavior: Evidence from the Italian Banking Sector. *Eurasian Journal of Business and Economics, 8*(16), pp. 59-71.
- domuschieva, d. (2020). The impact of macroeconomic variables and bank-specific factors on the liquidity of bank system: evidence from Eurozone. t*he University of Sheffield.*
- Donaldson, Jason Roderick; Piacentino, Giorgia; Thakor, Anjan. (2015). Bank Capital, Bank Credit, And Unemployment. *Unpublished manuscript Duke University*.
- Felicia Omowunmi, O. (2011). Determinants of commercial banks' lending behavior in Nigeria. *International journal of financial research, 2*(2), pp. 61-72.
- Georgieva Svrtinov, V., Sofijanova, E., Krume, N., & Miteva-Kacarski, E. (2019). Determinants of Bank Credit Risk: Empirical Evidence from Jordanian Commercial Banks. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 23*(3), pp. 1-12.
- Keshtgar, N., Pahlavani, M., & Hossein Mirjalili, S. (2020). The impact of exchange rate volatility on banking performance (case of Iran).. *International Journal of Business and Development Studies, 12*(1), pp. 39-56.
- Marshal, I. (2017). The Impact of Macroeconomic Dynamic on Bank Lending Behavior in Nigeria. *Noble International Journal of Economics and Financial Research, 2*(10), pp. 131-139.
- rabab'ah, m. (2015). factors affecting the bank credit: an empirical study on the jordanian commercial banks. *International Journal of Economics and Finance, 7*(5), pp. 166-178.
- Selasi Mensah, R. (2019). Assessing the Impact of Exchange Rate Volatility on Agric-Sector Lending: A Case Study of Agricultural Development Bank. *Doctoral dissertation, University of Ghana*. Ghana, FINANCE.
- Tan , Y., & Floros , C. (2012). Bank profitability and inflation: The case of China. *Journal of Economic Studies., 39*(6), pp. 675 – 696.
- Tracey , M., & Leon, H. (2011). The Impact of Non-performing Loans on Loan growth. *IMF Working Papers*.